

دراسة العلاقات السببية بين متغيرات سوقى السلع والخدمات و السوق النقدي حالة الاقتصاد الجزائري.

عزيبي زهرة

- أستاذة مساعدة قسم أ- بالمدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (القطب الجامعي بالقلبعة)

الملخص:

من بين الأهداف الأساسية للبحث هو معرفة مختلف العلاقات التشابكية بين المتغيرات الاقتصادية التي تحقق التوازن على المستوى الكلي، في شكل توازن كل من سوق السلع والخدمات وتوازن السوق النقدي والذي نعبر عنه بنموذج IS/LM وتم الاعتماد على معطيات حول الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 1970 الى غاية 2010.

الكلمات المفتاحية: نموذج IS-LM ، الاستقرارية ، السببية

مقدمة :

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي أحد الاهداف الأساسية لسياسة أي دولة ترغب في وضع مجموعة من التدابير بغرض الوصول الى حالة توازن اقتصادي مستقر ومستديم ، وتتمثل هذه التدابير في تطبيق نوع من السياسات الاقتصادية الفعالة و المدروسة في اطار توازن الأسواق المشكلة للنشاط الاقتصادي ، وهي السوق السلعي والسوق النقدي ونظرا لتشابك الظواهر الاقتصادية وتعقد العلاقات بينها دفعت بالاقتصاديين إلى استعمال أدوات التحليل الإحصائي والرياضي، لإيجاد وسيلة ناجعة لعزل العوامل بعضها عن بعض وقياس أثر كل منها في التسبب بحدوث الظاهرة المعنية وبالتالي فان تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في كثير من الأحيان بتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير ، وهو ما يتيح من معلومات تمكن من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية ، وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية لاسيما في الاقتصاديات التي لا تتماشى مع النماذج والنظريات الاقتصادية المعروفة

وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما هي المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري التي ترتبط بعلاقة سببية فيما بينها حتى تتمكن من صياغة نموذج كلي لسوقى السلع والخدمات و السوق النقدي؟

لغرض الإجابة على هذه الإشكالية نقوم بتقسيم العمل إلى ثلاث محاور أساسية:

II - تحليل سوقي السلع والخدمات والسوق النقدي في الجزائر:

1/ جانب الطلب: ان الطلب الكلي على السلع والخدمات يتشكل أساسا من طلب العائلات لغرض الاستهلاك النهائي وطلب المؤسسات لإتمام عمليات الاستثمار بجانب طلب الحكومة إضافة الى طلب العالم الخارجي.

1-1 تطور الاستهلاك: يمثل الجدول الموالي تطور الاستهلاك النهائي الحقيقي للعائلات للفترة 1970-2010

جدول رقم 1: تطور الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر للفترة 1970-2010.

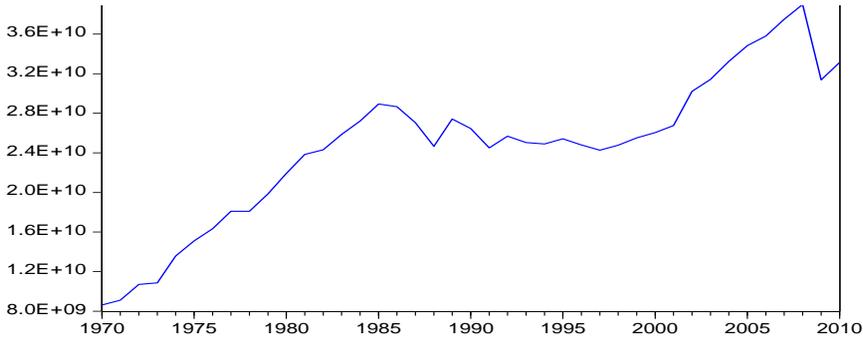
الوحدة: مليار دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الاستهلاك ك	8.62	9.12	10.7	10.9	13.6	15.1	16.3	18.1	18.2	19.9	21.9
معدل نمو الاستهلاك (%) ك	10.83	5.80	17.46	1.45	25	11.26	8.06	10.90	0	9.65	10.38
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الاستهلاك ك	23.8	24.3	25.9	27.2	28.9	28.7	27	24.7	27.4	26.5	24.5
معدل نمو الاستهلاك (%) ك	8.81	1.93	6.39	5.22	6.30	-0.89	-5.70	-8.77	11.16	-3.52	-7.37
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الاستهلاك ك	25.7	25	24.9	25.4	24.8	24.3	24.8	25.5	26.1	26.8	30.2
معدل نمو الاستهلاك (%) ك	4.82	-2.53	-0.57	2.08	-2.40	-2.16	2.10	2.65	2.15	2.70	12.91
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010			
الاستهلاك ك	31.4	33.2	34.8	35.8	37.5	39	31.4	33.1			
معدل نمو الاستهلاك (%) ك	4	5.80	4.80	2.80	4.70	4	-19.5	5.60			

المصدر: البنك العالمي

يمكن تمثيل مستوى الاستهلاك على شكل منحى، كما يلي:

الشكل رقم (4): منحى تطور الاستهلاك النهائي للعائلات للفترة 1970-2010



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews.7

نلاحظ من خلال منحنى تطور الاستهلاك الحقيقي للعائلات في الجزائر أنه وخلال فترة الدراسة عرف تزايدا معتبرا حيث انتقل من 8.62 مليار دولار سنة 1970 الى حوالي 28.9 مليار دولار سنة 1985 وهذا نتيجة انتهاء الدولة أو تطبيق العديد من الاجراءات أو المخططات للنهوض بالاقتصاد وكنتيجة لذلك سجلت ارتفاع المداخيل المتاحة للعائلات وكذا الاستقرار الذي عرفه الاقتصاد الوطني فكان نموه متسارعا في البداية حتى سنة 1986 أين عرف تقهقرا حيث سجلت معدلات نمو الاستهلاك سالبة بين سنوات 86، 87 و 88 بسبب تأثير الأزمة البترولية الشيء الذي أدى بعدها الى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاعات معتبرة في الاسعار خصوصا في أسعار المواد الأولية ومع أحداث أكتوبر 1988 أين سجلت فيها دمارا لعدة أسواق محلية بسبب الأزمة الأمنية ثم عاود التحسن في مستوى الاستهلاك الحقيقي بداية من سنة 1990. ثم بعدها عرف تذبذبات طفيفة لان الزيادات في المداخيل صاحبها زيادات في الاسعار خلال نفس الفترة، وبعد عودة ارتفاع اسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية أين تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال مخططات دعم الانعاش الاقتصادي بين 2001 الى 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة 2005 و 2009 حيث ادى تطبيق هاذين المخططين الى زيادة مستويات الاستهلاك الحقيقي بوتيرة متزايدة قدرت بين سنتي 2001 و 2008 بنسبة 45.5%، وما يمكن ملاحظته فقط هو الانخفاض الحاد في مستوى الاستهلاك الحقيقي سنة 2009 وذلك بمعدل نمو (-19.5%) وذلك بسبب آثار الازمة العالمي

1-2- تطور الاستثمار الثابت: يمثل الجدول التالي تطور الاستثمار الثابت الحقيقي للفترة 1970-2010.

الجدول رقم 2: تطور الاستثمار الثابت في الجزائر للفترة 1970-2010

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979*	1980
الاستثمار	6.55	6.48	7.56	8.96	10.8	13.1	15.4	17.4	20.7	19.1	19.1
معدل نمو الاستثمار %	-	-1.06	16.66	18.43	20.23	21.68	17.55	12.67	19.48	-7.90	0.18
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الاستثمار	19.8	20.3	21.3	22.1	22.6	21.2	17.7	16.8	17.6	17.3	14.7
معدل نمو الاستثمار %	3.2	2.8	5.1	3.6	2.3	-6.3	-16.5	-5.2	4.70	-1.7	-14.7
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الاستثمار	15	14.6	14.6	15.1	15.6	15.7	16.2	16.7	17.1	17.5	18.8
معدل نمو الاستثمار %	2.1	-3.2	0.5	3	3.5	0.8	3.3	2.7	2.4	2.5	7.6
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010			
الاستثمار	20.03	21.4	23.1	24.7	27.2	29.8	38.7	41.4			
معدل نمو الاستثمار %	5.1	8.1	7.9	7.2	9.8	9.8	29.68	7			

المصدر: وزارة المالية

عرفت مستوى الاستثمارات الثابتة خلال الفترة 1970-1978 زيادات متسارعة حيث ارتفع مستوى الاستثمار من 6.55 مليار دينار الى 20.7 مليار دينار وذلك بمعدل 216.03 % ، والسبب يعود الى أن هذه الفترة شملت تنفيذ عديد المخططات التنموية من المخطط الرباعي الأول الى غاية الانفتاح على اقتصاد السوق.

ثم عرفت الفترة 1980 الى 1985 معدلات نمو ضعيفة من سنة لأخرى أما في الفترة 85-89 وبالرغم من اعتماد المخطط الخماسي لهذه الفترة إلا أنه تزامن مع الانخفاض الشديد في أسعار البترول سنة 86 بالإضافة الى الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري خاصة خلال انخفاض قيمة الدولار وهذا ما أدى الى تدني معدلات الاستثمار نظرا لتراجع الموارد من العملة الصعبة وخاصة خلال سنوات 86-87-88 اذ نلاحظ معدلات نمو سالبة.

أما بالنسبة للفترة 2010-90 فقد رافقتها جملة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر مع المؤسسات المالية العالمية من خلال برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وهذا في اطار التحول لاقتصاد السوق.

3-1-الانفاق الحكومي: الجدول الموالي يمثل الانفاق الحكومي للفترة 2010-1970

الجدول رقم 3 :تطور الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 2010-1970

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الانفاق الحكومي	5.88	6.94	8.20	9.99	13.41	19.07	20.12	25.47	30.1	33.52	44.02
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الانفاق الحكومي	57.66	72.45	84.83	91.6	99.84	101.8	104	120	125	137	212.1
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الانفاق الحكومي	420.1 3	476.6	566.3	759.6	724.6	845.2	875.7	961.7	1178.	1321	1551
السنوات	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010				
الانفاق الحكومي	1691.4	1891.	2052	2454.	4191.	4185.	4502.	4	3	2	2

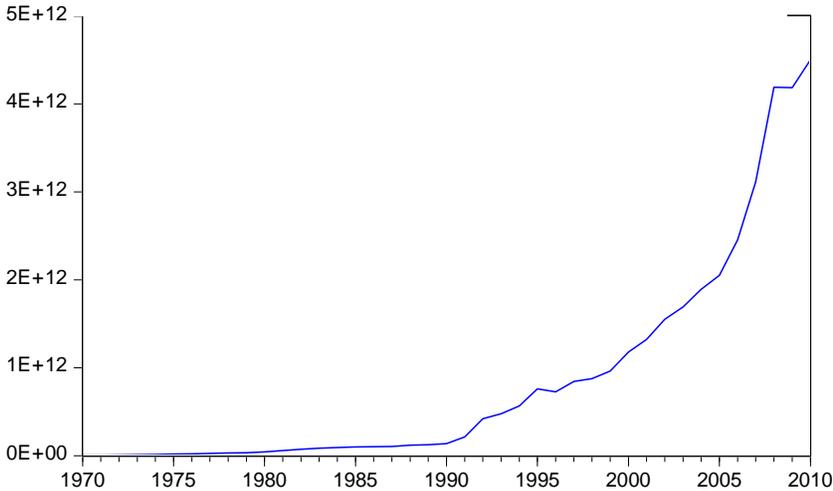
المصدر : وزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن حجم الانفاق العام عرف خلال فترة الدراسة زيادات بمعدلات متفاوتة من سنة 1970 الى غاية 1986 حيث حاولت الجزائر اصلاح القطاع الصناعي وجعله متكامل مع القطاع الزراعي ، ولكنه وبعد الازمة البترولية في سنة 1986 وما صاحبها من انخفاض حاد في أسعار البترول ، الأمر الذي فضح هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب تبعيته للمحروقات مما أدى الى دخول البلاد في وضعية اقتصادية صعبة لزم عليها احداث اصلاحات هيكلية بين سنتي 86 و 98 وهي عبارة عن برامج مقيدة بشروط و املاءات من طرف صندوق النقد الدولي ، حيث تخلت الدولة في هذه المرحلة عن دورها الانتاجي واكتفت بدور

المراقبة والتنظيم ، ولكن ورغم ذلك عرف حجم النفقات العامة في هذه المرحلة تطورا ضعيفا نتيجة تردي الأوضاع الامنية للبلاد ومن اجل مجابهة النفقات المترتبة عن أعمال التخريب والنهب التي طالت المؤسسات العمومية.

أما مع بداية التسعينات فقد عرف مستوى الانفاق العام انتعاشا أو تسارعا حيث انتقل حجم الانفاق العام سنة 1991 من 212.1 مليار دينار الى 420.13 مليار دينار سنة 1992 أي بمعدل زيادة يقدر بـ 98.08 % ثم انتقل سنة 1998 الي 875.7 مليار دينار مسجلا ارتفاعا بنسبة 108.43 % مقارنة بسنة 1992 ، ومع نهاية التسعينيات الى سنة 2010 فقد عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من التحسن في المؤشرات الاقتصادية ، وهذا راجع أساسا لارتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية آنذاك ما أدى الى زيادة مداخيل الخزينة وبالتالي حصول بحبوحة مالية مكنت البلاد من اتباع سياسة إنفاقية توسعية لدعم مخططات الانعاش والنمو الاقتصادي من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يفسر التطور الكبير في حجم الانفاق خلال هذه المرحلة.

الشكل رقم (5): تطور الانفاق الحكومي

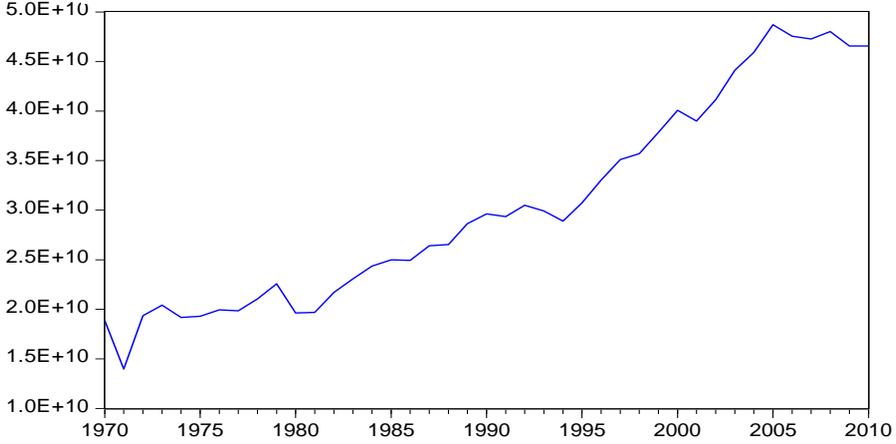


المصدر : مخرجات Eviews.7 بالاعتماد على معطيات البنك

1-4- الصادرات: عرفت الصادرات الجزائرية تذبذبات خلال فترات مختلفة تميزت معظمها بأثر الازمات الدولية المتوالية بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع تصديري يعتمد على سلعة أحادية البنية تتغير أسعارها في الاسواق العالمية اذ يمثل قطاع المحروقات حوالي 97% من مجموع الكلي لقيمة الصادرات ، وعلى العموم

نلاحظ ذلك في الشكل البياني للصادرات الجزائرية بالدولار الأمريكي باعتماد سنة الأساس 2005.

الشكل رقم (6): منحني تطور الصادرات في الفترة 1970-2010



المصدر : مخرجات Eviews.7 بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

2- جانب العرض (جانب الموارد):

1-2- الناتج الداخلي الخام GDP: يمثل الجدول الموالي تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل نمو خلال الفترة 1970-2010 .

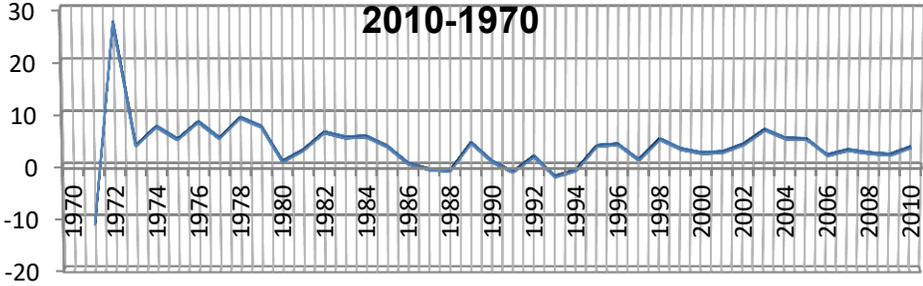
الجدول رقم 4 : تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 1970-2010.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنوات
50.8	50.4	46.9	43	40.8	37.6	35.8	33.3	32.1	25.2	28.4	الناتج الداخلي الخام
0.79	7.48	9.21	5.26	8.38	5.05	7.49	3.81	27.42	-11.33	8.86	معدل نمو GDP (%)
1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	السنوات
66	66.8	66.2	63.4	64.1	64.5	64.3	62	58.7	55.7	52.3	الناتج الداخلي الخام
-1.2	0.8	4.4	-1	-0.7	0.4	3.7	6	5.4	6.4	3	معدل نمو GDP (%)
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	السنوات
87.2	82.5	78.9	77.2	74.8	71.2	70.4	67.6	65.2	65.7	67.2	الناتج الداخلي الخام
5.6	4.6	2.2	3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	-0.9	-2.1	1.8	معدل نمو GDP (%)
			2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
			116.5	112.5	110.7	108.5	105	103.2	97.4	93.4	الناتج الداخلي الخام
			3.6	1.6	2	3.4	1.7	5.9	4.3	7.2	معدل نمو GDP (%)

المصدر: البنك العالمي

الشكل (7): تذبذب معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري

من خلال الشكل رقم 7 نلاحظ أن النمو في الجزائر يمكن تقسيمه إلى عدة مراحل، حيث تظهر المرحلة الأولى بين 1970 و 1979 أين تميزت هذه المرحلة بزيادة مرتفعة نوعا ما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث سجل معدل الزيادة ب 6.22%، وهذا بسبب السياسة المتبعة آنذاك المعتمدة على الصناعات المصنعة و الصناعات الثقيلة التي تحتاج الكثير من رأس المال مما أدى إلى زيادة الاستثمارات.

و تظهر المرحلة الثانية بين سنتي 1980 و 1989 التي تميزت بظهور المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) و الثاني(1985-1989) حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بمعدل قدر ب 5.53 % في النصف الأول من سنوات الثمانينات، إلا انه في النصف الثاني من الثمانينات انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط قدر ب -3.37% بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 ، ما يفسر دوما تبعية الاقتصاد الجزائري الكبيرة للمحروقات.

ثم تظهر المرحلة الثالثة بين سنة 1990 و 1994 حيث تميزت هذه الأخيرة بمعدلات نمو ضعيفة و سلبية و هذا نتيجة لانخفاض أسعار البترول في تلك الفترة و بداية الأزمة السياسية حيث انعكس سلبا على نمو القطاعات الاقتصادية، منها قطاع الفلاحة الذي عرف تذبذب شديدا في معدلات نموه و ذلك نتيجة الظروف المناخية، بينما كانت أغلب معدلات النمو في قطاع الصناعة سلبية آنذاك نتيجة التزام الدولة باتفاقياتها مع الهيئات الدولية و تخليها بذلك عن العديد من المؤسسات العمومية و ذلك بغرض الحصول على تمويلات، و نتيجة أيضا أعمال التخريب و النهب التي طالت المؤسسات الأخرى بسبب تردي الأوضاع الأمنية في البلاد، في حين سجلا قطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات بدورهما معدلات نمو ضعيفة لتراجع القيمة المضافة لكل من قطاعات السكن، الطرقات، النقل، الاتصالات ، السياحة و الري نتيجة كذلك لتدهور الوضع الأمني في البلاد آنذاك.

تميزت المرحلة الرابعة بتحسّن في معدلات النمو الاقتصادي ، و هي المرحلة من 1995 تقريبا حتى 1999، إذ سجلت سنة 1995 أول معدل نمو ايجابي بعد تكرار سنوات النمو السلبي ب: 3.8% ليبلغ أحسن معدلاته سنة 1998 بما يفوق 5% و يعود ذلك لتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، في حين يرجع الفضل للقطاع الفلاحي في تحقيق هذا الانتعاش الطفيف، حيث انتقلت معدلات النمو في هذا القطاع من 15% إلى 27.3% سنتي 1995 و 1996 ووصلت سنة 1998 إلى 11.4%، في حين تبقى معدلات النمو الاقتصادي العام غير كافية و هشة لاعتمادها بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات حيث بلغ معدل نمو هذا القطاع 4.71%، كما تشير في هذه الفترة إلى التدهور الشديد الذي شهده قطاع الصناعة بسبب عزوف الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة، كما شهدت كل من قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات في هذه الفترة تحسنا نوعا ما في معدلات النمو الاقتصادي.

أما في الفترة الخامسة من سنة 2000 إلى 2004، فلقد عرفت معدلات نمو أحسن من الفترتين السابقتين أين بلغ متوسط النمو 3.99%، و ذلك لارتفاع أسعار البترول و تحسن الأوضاع الأمنية مما جلب الاستثمارات الأجنبية و رفع المحلية منها، نتيجة تحسن المناخ الاستثماري الذي أدى إلى تحسّن النمو بكل القطاعات الأساسية بدءا ب قطاع الفلاحة بمعدل نمو بلغ 7.87% ثم الأشغال العمومية بمعدل نمو 5.5% ثم قطاع الخدمات بمعدل 5.06% ثم قطاع الصناعة بمعدل نمو 4.15% ثم قطاع المحروقات بمتوسط نمو بلغ 4.8%.

يمكن القول بأن معدل النمو الاقتصادي قد شهد استفاقة محتشمة خلال فترة دعم الإنعاش الاقتصادي حيث قدر ب 1% كمتوسط سنوي، أي أن هذا البرنامج كان تأثيره محدود بسبب سوء التسيير و تذيير الأموال، و هذا حسب الدراسة التي قدمها البنك العالمي.

تميزت الفترة السادسة أي من سنة 2005 إلى 2010 بتسجيل تراجع في معدلات النمو و خاصة بعد سنة 2007 بسبب تداعيات الأزمة العالمية و أثرها على أسعار البترول و بالتالي على قطاع المحروقات مما أدى إلى تسجيله لمعدلات نمو سالبة بالرغم من تسجيل تحسن ملحوظ لنمو القطاعات الأخرى خارج المحروقات، الشيء الذي يفضح هشاشة الاقتصاد الجزائري الريعي المعتمد على المحروقات و عدم قدرته على مجابهة الأزمات.

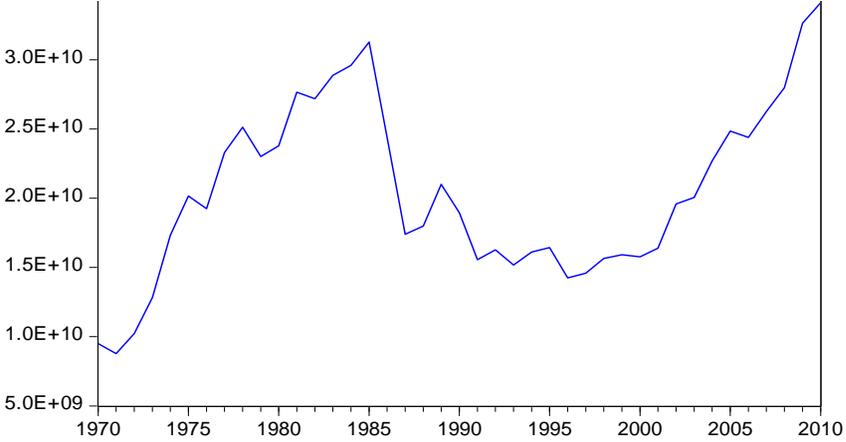
2-2-الواردات: لقد عرفت الواردات الجزائرية تذبذبات معتبرة خلال فترة الدراسة

وخاصة في الفترة 80-85 حيث ارتفع إستيراد المواد الاستهلاكية المعمرة وذلك في اطار برنامج سمي انذاك ببرنامج ضد الندرة ولكن ومع بداية 1986 وحدثت الأزمة شهدت الواردات انخفاضا حادا الى غاية 1988

وهذا نتيجة التحول الذي حدث في سوق البترول الدولي والذي تطلب ضرورة القيام بأعمال صارمة لإعادة توازن التجارة الخارجية من خلال توسيع الصادرات خارج المحروقات وتخفيض الواردات ورغم الارتفاع المسجل سنة 1989 بنسبة 21% مقارنة بسنة 87 إلا أنها عادت للتذبذب الى غاية سنة 2000 وهذا بسبب الاصلاحات المتبعة خلال هذه الفترة والمفروضة من طرف المؤسسات المالية و التي نصت على تخفيض الواردات ، وخلال الفترة 2001 الى 2010 ارتفعت الصادرات

نظرا لتخفيض قيمة الدينار وزيادة الاستهلاك من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع فاتورة استيراد مواد التجهيز والمواد الموجهة لإنعاش النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 8: منحني تطور الواردات الحقيقية خلال الفترة 1970-2010



المصدر: مخرجات Eviews.7 بالاعتماد على معطيات البنك
العالم،

2- السوق النقدي:

1-2- تطور الكتلة النقدية: نقصد بالكتلة النقدية هنا كل مل يتعلق بالاوراق النقدية والودائع تحت الطلب (M_1) إضافة الى أشباه النقود، حيث عرفت تطور حسب الوضع الاقتصادي الكلي للجزائر وما ترتب عنه من اجراءات وسياسات نقدية لمسايرة الاوضاع الاقتصادية المختلفة. وبملاحظة تطور الكتلة النقدية (M_2) خلال فترة الدراسة يسبب الشكل الموالي يمكن تقسيم هذه التطورات الى ثلاث مراحل أين شهدت في الاولى من 1970 الى غاية 1990 تطورا بمعدلات منخفضة نسبيا من سنة لأخرى تكاد تشير الى استقرار الكتلة النقدية بصفة عامة ، ونشير أنه في فترة السبعينيات كانت كتلة السلع والخدمات تزداد بمعدل سنوي متوسط بين 6% و 7% في حين ان الكتلة النقدية كانت تزداد سنويا بمعدلات 19% و 26%¹ حتى في سنوات الثمانينات كانت M_2 تنمو بمعدل سنوي يفوق 20% هذا ما يعني أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة معدل سيولة مرتفع جدا مترجما الفائض في عرض النقود مقارنة بالاحتياجات الحقيقية للاقتصاد ، وهذا بالنظر الى العجز المسجل في ميزانية الدولة في اغلب الاحيان والى المديونية التي عرفت البلاد في هذه الفترة .

أما في الفترة 91- 2000 عرفت ارتفاع في عرض النقود بشكل متزايد حيث ارتفع من 343 مليار دينار سنة 1990 الى 1760 مليار دينار سنة 2000 ، حيث عرف معدل السيولة خلال هذه الفترة نسبة لا تقل عن 40% ، كما أن النظام البنكي الذي عرف ثبات شبه تام للاسواق المالية في تمويل الاقتصاد تميز بسيولة هيكلية ارتبطت كلياً باعادة تمويل البنك الجزائري. ثم الفترة 2001-2010 عرفت بدايتها تحسن في أسعار البترول (1999) مما جعل الجزائر تنتقل في بضع سنوات فقط الى وضعية فائض في عرض السيولة ، هذا الفائض بدأ تقريباً في سنة 2001 ، حيث بدأ النظام البنكي يعرف فائض في السيولة في الاقتصاد والذي يترجمه معدل السيولة (M2/PIB) الذي انتقل من حوالي 58% سنة 2001 وصولاً الى تقريباً 61% سنة 2003 ثم الى 71% سنة 2009 لينخفض الى 68% في 2010. وهنا يمكن القول أن العائدات الاجنبية المتمثلة في الاحتياطات الرسمية للصرف والتي تزامنت مع تحسن أسعار البترول قد لعبت دوراً مركزياً في زيادة السيولة النقدية.

2-2- أهم مراحل السياسة النقدية: ان التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف ادارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة تتم من خلال عدة أدوات أهمها الاحتياطي الاجباري ، سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة .

في مرحلة التسيير المركزي المخطط أرادت الجزائر أن تحقق تنمية اقتصادية عن طريق تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية عن طريق الاصدار النقدي مما أدى الى رفع معدلات التضخم من خلال عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف انتاجيتها ، ومنه يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة ، وذلك للتداخل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي من جهة ، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى²

في مرحلة الاصلاحات النقدية التي جاءت بموجب القانون 90-10 الخاص بالنقد والقروض والذي يعكس اهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري، بالإضافة الى أنه أخذ أهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و 1988 ، فكان يهدف الى استعادة البنك المركزي لدوره الأساسي في تسيير السياسة النقدية وتكريس مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة. ان ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتباراً من بداية سنة 2002 ادى بالبنك المركزي الى اللجوء الى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكلياً ، تتمثل هذه الأدوات في أداة استرجاع السيولة في مدة 7 أيام منذ 2002 و أداة الاسترجاع لمدة 3 أشهر في سنة 2005 .

بالنسبة لسياسة اعادة الخصم فقد تم اتخاذ بعض القرارات بشأن تطويرها في المرحلة الأولى من الاصلاح المالي فطبق البنك المركزي سياسة اعادة الخصم على

السندات التجارية وسندات القروض متوسطة الاجل من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وتطور معدل اعادة الخصم من 10.5% في بداية التسعينيات وصولا الى 15% في سنة 1995 لينخفض تدريجيا الى أن يصل الى 4% .

بالنسبة لألية الاحتياطي الاجباري ، فهي تعتبر من الآليات الرقابية التي استحدثتها القانون 90-10 اذ خصها بمادة قانونية صريحة حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض نسبة احتياطي اجباري لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا. ثم اصدار تعليمية في 2004 تحدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية ، لأجل ، دفتر التوفير ...) لمعدل احتياطي اجباري يمكن أن يصل الى 15% ، وقد سجل معدل الاحتياطي الاجباري ارتفاعا مستمرا ابتداء من 3% سنة 2001 وصولا الى 9% سنة 2010.

منذ صدور قانون النقد والقرض ادرجت عمليات السوق المفتوحة بالجزائر من خلال شراء وبيع سندات عامة لأجل أقل من 6 أشهر وسندات خاصة قابلة لإعادة الخصم. كانت البداية الفعلية لهذه السياسة في 30 ديسمبر 1990 بشراء سندات عامة لأقل من 6 أشهر تبلغ قيمتها 4 مليون دينار جزائري بمعدل متوسط قدر بـ 14.94% ، وتمت هذه العملية بطلب بنك الجزائر من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة محددة للسند ومعدل فائدة محدد بسعر شراء وسعر بيع ليحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ثم يختار أحسنها و الأكثر ملائمة للوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد والذي يتماشى مع السياسة النقدية المنتهجة.

III. اختبارات السببية لمتغيرات النموذج:

1- التعريف بالمتغيرات :

لقد تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية متغيرة الناتج الداخلي الخام (GDP) متغيرة الاستهلاك الإجمالي (Cons) ، متغيرة الاستثمار (GDI) ، متغيرة الإنفاق الحكومي (G) ، متغيرة الطلب على الكتلة النقدية (Md) ، متغيرة عرض الكتلة النقدية (Ms) ، متغيرة الصادرات (X) ، ومتغيرة الواردات (M) ، متغيرة سعر الفائدة (ir) ، لقد قمنا بأخذ اللوغاريتم لمعالجة اللاتجانس المحتمل بين المتغيرات.

2- دراسة استقرارية السلاسل Traitement De Stationnarité Des Séries

غالبا السلاسل الزمنية التي تمثل متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن، ولذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل استعمالها لغرض معالجتها في حالة عدم الاستقرار ومعرفة درجة تكاملها، واختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات ديكي فولور الموسع ADF.

- اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF^{13} Tests:

مع العلم أن درجات التأخير في اختبارات ديكي فولور الموسع ADF يتم تحديدها اووماتيكيا في برنامج Eviews 7. قمنا بإجراء اختبارات ADF على مختلف السلاسل والناتج ملخصة في الجدول أدناه وهي اختبارات الإستقرارية للسلاسل المدروسة.

الجدول رقم (7): نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF

القيم الحرجة عند 5%	LM	LX	LIR	LMS	LMD	LG	LCt	LGDI	LGDP	النموذج	السلسلة الأصلية
2.79	1.93	2.6	2.30	1.93	1.77	2.04	2.42	2.24	1.68	النموذج 3	السلسلة الأصلية
2.54 ADF=- 2.94	1.36	1.42	1.19	2.79 ADF=- -1.98	1.75	1.81	-0.38	0.95	2.59 ADF=- 1.70	النموذج 2	
-1.95	5.07	3.57	-0.12		5.55	4.81	3.32	4.84		النموذج 1	
2.79	-0.51	-0.68	-1.03	-1.01	-0.92	-0.08	1.20	-0.25	-1.54	النموذج 3	سلسلة الفروقات الأولى
2.54 ADF=- 2.94	3.17	3.06	0.27	3.49 ADF= -5.28	3.87 ADF= -5.52	5.39 DF=-8.51	2.30	3.81 ADF= -5.83	3.76 ADF= -4.55	النموذج 2	
-1.95	-4.80	-5.58	-5.40				-1.30			النموذج 1	
2.79							1.39			النموذج 3	سلسلة الفروقات الثانية
2.54							0.79			النموذج 2	
-1.95							-3.77			النموذج 1	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 7.

تظهر نتائج هذا الاختبار أن كل السلاسل الأصلية غير مستقرة بمستوياتها لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار علما أن كل السلاسل لا تحوي على مركبة الاتجاه العام ومنه كل السلاسل كانت غير مستقرة من نوع (DS) ، وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أنها تصبح مستقرة وذلك بعد إعادة اختبارها باستعمال دائما اختبار ADF على النماذج الثلاثة ماعدا لوغار يتم متغيرة الاستهلاك أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية وكل ذلك يظهر في الجدول أعلاه.

أخيرا نستنتج أن كل السلاسل المأخوذة متكاملة من الدرجة الأولى ما عدا لوغار يتم متغيرة الاستهلاك فهي متكاملة من الدرجة الثانية لهذا قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى على كل السلاسل ما عدا سلسلة لوغار يتم الاستهلاك فأجرينا عليها الفروقات من الدرجة الثانية.

3- اختبار غرينجر للسببية Test De Causalité De Grager:

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة مختلف العلاقات التشابكية بين المتغيرات المدروسة باستخدام إحصاء فيشر المقدرة و مقارنتها بإحصاء فيشر المجدولة عند

مختلف مستويات المعنوية الإحصائية⁴ ومن خلال نتائج اختبار غرينجر للسببية يتضح ما يلي:

- متغيرة الاستثمار الإجمالي (DLGDI) يمكن أن تسبب متغيرة سعر الفائدة (DLIR) وهذا قد يفسر بأن التغير في الاستثمار الإجمالي قد يحدث تغير في الطلب على القروض لغرض التمويل مما يؤثر في مستوى أسعار الفائدة، وفيما يخص حالة الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن سعر الفائدة يكون ثابتا في عدة فترات وهذا بفعل سياسة مطبقة من طرف السلطات بهدف الإنعاش الاقتصادي فمن المستبعد أن يكون لمستوى الاستثمار تأثيرا واضحا على سعر الفائدة.

- متغير سعر الفائدة (DLIR) يمكن أن تسبب متغيرة الطلب على النقود (DLMD) وكذلك العكس أي الأثر متبادل وهذا ما يفسر أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود، فانخفاض أسعار الفائدة يشجع على الاستثمار وبالتالي الطلب على النقود قد يرتفع هذا من جهة ومن جهة أخرى فان سياسة تخفيض سعر الفائدة في منح القروض الاستهلاكية سابق والقروض العقارية حاليا سبب ارتفاع في الطلب على النقود من طرف العائلات وحتى المؤسسات.

- متغيرة الطلب على النقود (DLMD) يمكن أن تسبب متغيرة عرض النقود (DLMS) وهذا يفسر بأن ارتفاع في الطلب على النقود المسجل على المستوى الكلي بسبب التوسع في النشاط الاقتصادي لاسيما في الفترات الأخيرة أدى إلى زيادة عرض النقود وخاصة بعد توفر الظروف الاقتصادية التي سمحت بذلك ونخص بالذكر التحسن الكبير في مستويات احتياطي الصرف الناتج عن ارتفاع أسعار البترول.

- متغيرة عرض النقود (DLMS) يمكن أن تسبب متغيرة سعر الفائدة (DLIR) و يفسر ذلك بالسيولة النقدية الكبيرة التي توفرت لدى البنوك بفعل احتياطي الصرف المرتفع الذي عرفته الجزائر ومنه إمكانية تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الطلب على النقود لتحقيق التوازن في السوق النقدي.

- متغيرة الواردات (DLM) يمكن أن تسبب متغيرة الاستثمار الجمالي (DLGDI) وقد تكون هذه النتيجة مقبولة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص خارج المحروقات، أي في مجال السلع خاصة، فالواردات من السلع جعلت بعض المؤسسات تعزف عن الاستثمار بسبب عدم قدرتها التنافسية و توجه العائلات للطلب على السلع الأجنبية عوض السلع المحلية.

¹ - <http://rcweb.luedld.net/rc8/20.pdf> (consultée le 10-02-2016 à 23 h 42min)

² - بطاهر علي ، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، دون تاريخ، ص186

³ - Evans.G.B.A & Savin N.E, Testing for Unit Roots II, *Economica*, 49 ; p1241.

⁴ - Hiro.Toda & Phillips C.B ; Vector Autoregressions and causality ; 1993 ; *Econometrica* ; Vol.61 ; N°6 ; P446.